

قرار وزاري
رقم ٢٠٠١ / ١٧٧
بإصدار الترخيص البلدي لمحطات تعبئة الوقود

استناداً إلى قانون تنظيم البلديات الأقليمية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠ / ٩٦ ،
وإلى موافقة وزارة المالية ،
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قر

مادة (١) : يلتزم الراغبون في فتح محطات تعبئة الوقود بالحصول على ترخيص بلدي بذلك .

مادة (٢) : يتقدم المشار إليهم في المادة (١) إلى البلدية المختصة بطلب الترخيص البلدي مرفقاً به ما يثبت الترخيص لهم من وزارة النفط والغاز .

مادة (٣) : يحصل في مقابل إصدار الترخيص البلدي المنصوص عليه في المادة (١) رسمًا سنويًا مقداره (٣٠٠) ثلاثة ريال .

مادة (٤) : يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بغرامة مقدارها (٥٠) خمسين ريال في المخالفة الأولى والثانية ، وعند تكرار المخالفة توقع غرامة مقدارها (٣٠٠) ثلاثة ريال ، أو السجن لمدة شهر أو بالعقوبتين معاً .

وفي حالة المخالفة المستمرة تفرض غرامة مقدارها (٥) خمسة ريالات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ، على ألا يزيد مجموعها على (٥٠) خمسين ريال أو السجن لمدة شهر أو بالعقوبتين معاً .

وذلك كله مع عدم الإخلال بحق البلدية في غلق محطة تعبئة الوقود .

مادة (٥) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٦) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠١ م .

د. خميس بن مبارك بن عيسى العلوى
وزير البلديات الأقليمية والبيئة وموارد المياه

صدر في : ٢٤ من ربيع الأول ١٤٢٢ هـ

الموافق : ١٦ من يونيو ٢٠٠١ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٩٩)
الصادرة في ١٥ / ٧ / ٢٠٠١ م